

دماء على الأسفلت

دماء على الاسفلت.. يحدث ذلك يوميا على الطرق السريعة وداخل شوارع القاهرة الكبرى والأقاليم.. حتى أصبحت ظاهرة حوادث الطرق من الأشياء المألوفة التي تنتشر يوميا على صفحات الصحف والمجلات.

الإحصاءات تؤكد أن رادار رجال المرور حرروا ١٢ مليون مخالفة متنوعة خلال عام واحد على مستوى الجمهورية وقاموا بسحب ١٣ ألفا و٣٩٣ رخصة خلال شهر واحد مع بداية حملات المرور في يونية ويوليه الماضيين.

والإحصائيات تقول أيضا إن هناك ١١ ألفا و٣٢٣ حادث مرور وقع منذ بداية يناير عام ١٩٩٩ وحتى نهاية سبتمبر الماضي.

الحوادث

■ وقبل ذلك بأسبوع واحد وقعت مصادمة بين سيارة ملاكى السويس فوق كوبرى ٦ أكتوبر قيادة نجل عضو مجلس الشعب (١٨ سنة) وسيارة مهندس شاب كان على الاتجاه الآخر حيث كان نجل عضو مجلس الشعب يتسابق مع شاب صديقه وبجواره فتاتان إحداهما تدعى نيللى (١٨ سنة) والثانية نورين (١٩ سنة) طالبتان وكان صديقه بصحبته فتاة تدعى نانسى ونتج عن هذا الحادث الذى يعبر عن

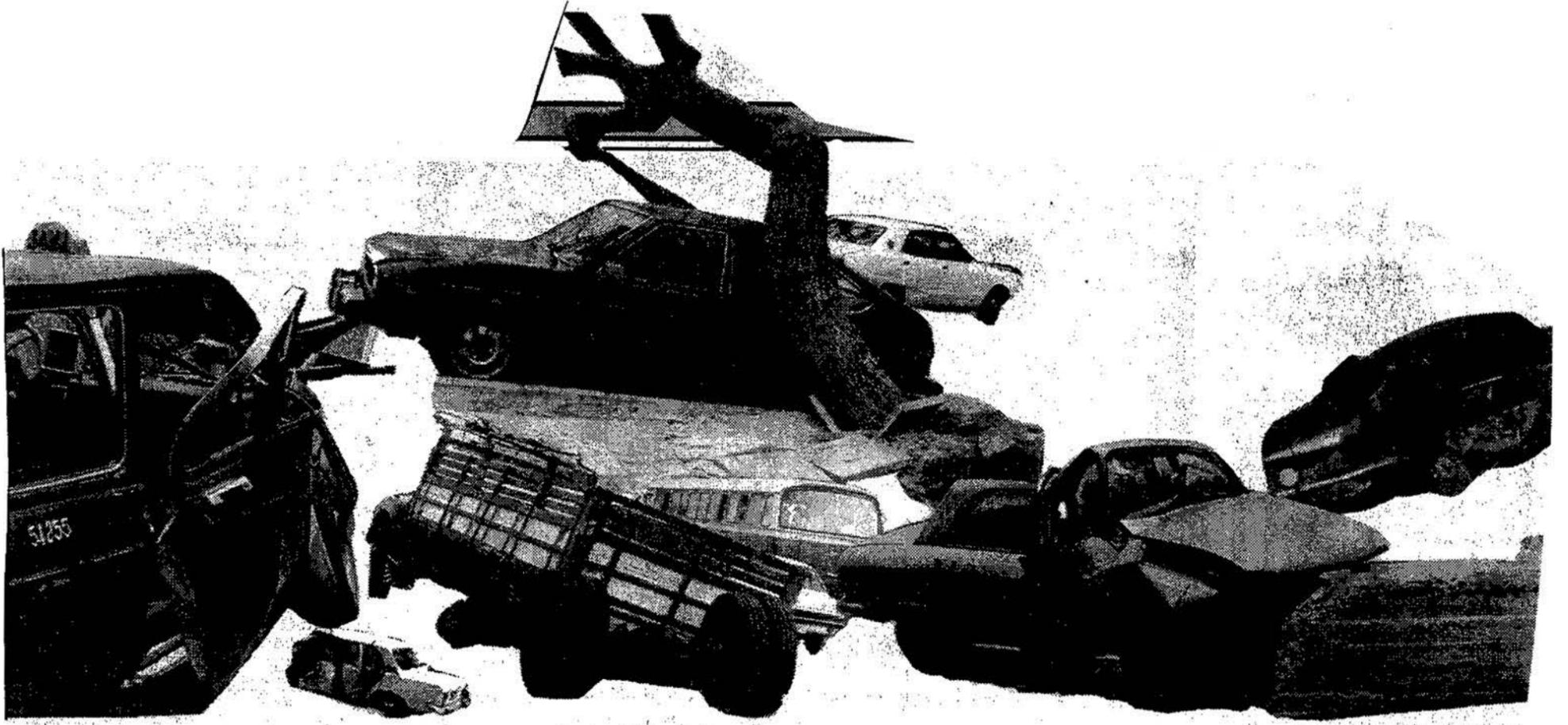
الاستهتار بحياة الناس وفياة المهندس الشاب إيهاب ونجله أحمد (عامان) وإصابة زوجته شاهيناز ودخولها المستشفى بالعناية المركزة لإنقاذها. ووقع الحادث بسبب السرعة الجنونية والاستهتار والتسابق وتعاطى المسكرات والخمور.

■ وبسبب السرعة الجنونية ورعونة السائقين وعدم وجود خدمات مرورية على طريق ترعة المريوطية وعدم وجود حواجز تحول بين الترعة والطريق لقي ٦ عمال من شركة المقاولون العرب مصر عندهم بينهم أصيب ٣٠ عاملا وتم إنقاذ ٢٤ آخرين كانوا يستقلون أتوبيسا سياحيا فى طريق عودتهم

والسؤال: ما هى الأسباب الحقيقية وراء حوادث الطرق؟ هل السائقون أم الطرق أم البعد عن قواعد وآداب المرور أم عدم تطبيق قانون وقواعد المرور على المخالفين أم عدم وجود عقوبات رادعة؟ أم بسبب بلطجة سائقي السرفيس وسائقي سيارات الأجرة؟! وما هى عقوبة المخالفين؟ وهل مطلوب تشديدها وكيف تتم الحوادث؟ وما هو المطلوب لمنع وقوعها؟ وماذا يقول رجال الأمن والقانون عن حوادث الطرق وأخيرا ماذا يقول منحنى الحوادث!!؟

فى الشهور الماضية كانت حوادث الطرق وما زالت ملفتة للنظر.. ولنبدأ بالوقائع:

■ فى شهر يوليو الماضى لقي الدكتور كمال أبو الخير عضو مجلس الشعب عن دائرة بشبيش بالغربية وسائقه الخاص مصرعهما فى حادث تصادم بين سيارته و٤ سيارات أخرى بطريق الفردقة عندما كان فى طريقه لحضور اجتماع لمحافظة البحر الأحمر مع كبار المستثمرين بالمحافظة.. وقد وقع الحادث بسبب خطأ سيارة قادمة من الطريق العكسى حيث تهشمت تماما سيارة الدكتور أبو الخير كما أصيب فى الحادث ١٤ مصرى و٩ سائحىن أجنبى.





حبيب
المعالي

إلى أرقام، فقد شكلت نسبة ٧٪ منها وأسبابها للوقوف المفاجئ و٢٣٪ منها يرجع إلى اختلال عجلة القيادة و٣٪ محاولة التخطي من اليمين و٢٪ للدوران للخلف و٤٧٪ للسرعة الكبيرة و١١٪ للفجوة المرورية بين السيارات حيث إن المسافة بين السيارة وغيرها غير قانونية وبذلك تمثل السرعة الكبيرة السبب الأكبر في وقوع حوادث الطرق والمرور حيث تمت زيادة أجهزة الرادار على الطرق السريعة وتحذير مخالقات فورية والأمانة المرورية الثابتة والمتحركة. وقد وصلت نسبة حوادث السيارات بسبب السيارات نفسها إلى ٢٠٪ وعدم إضاءة الأنوار أو الأنوار الزائدة ٠,٥٪ والمرآيا العاكسة ٠,٥٪ ويؤكد المصدر أنه في شهر يناير الماضي فقط تم سحب ١٣ ألفا و٣٩٣ رخصة سيارة لعدم صلاحيتها الفنية.

لكن ماذا يقول رجال الأمن والقانون عن حوادث الطرق؟ وماذا يقول الأطباء أيضا؟ وماذا يقول من تعرض منهم لحادثة في قريب أو شخص من الأهل والأبناء؟!

ابن شقيقى الضابط

اللواء لطفى الشربيني مساعد الوزير الذى فقد ابن شقيقه ضابط شرطة برتبة نقيب فى حادث تصادم على طريق الصالحية- القنطرة بين سيارة ملاكى وسيارة نقل وهى تأخذ ملفها فى الاتجاه المضاد وانقلبت القاطرة واستمرت المقطورة فى السير وزحفت إلى الأمام لتضطدم بسيارة ابن شقيقى وتقتله- والكلام لا زال للواء لطفى الشربيني- إن الأسباب كثيرة لحوادث الطرق أولها: عدم التزام السائقين

من مدينة الإنتاج الإعلامى فاصطدم الأتوبيس بسيارة نقل وسقط بركابه فى ترعة الميوطية واستقر فى قاعها وتم انتشال جثث المتوفين.

■ وقبل ذلك كانت قمة الفاجعة مذبحة طريق بنى سويف- المنيا الصحراوى عندما انطلق صاروخ أرض- أرض فى شكل شاحنة بمقطورة لتقطف أرواح ثلاثين زهرة من الشباب والفتيات تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٠ عاما. وقد أكدت اللجنة الفنية التى شكلتها النيابة العامة أن المقطورة القاتلة التى اصطدمت بالأتوبيس لم تنفصل عن الشاحنة التى كانت تسير بسرعة جنونية وأكد التقرير الفنى أن قائد المقطورة التى تسببت فى الحادث كان فى حالة توهان وتخبط وعدم تركيز ولا مبالاة واستهتار غير مكترث بأن الطريق مفرد. وقد قدمت النيابة العامة سائق مقطورة الموت إلى المحاكمة حيث قضت المحكمة بحبسه ٧ سنوات لأنه تسبب فى قتل ٣٠ شخصا فى عمر الزهور بدون ذنب. وقامت النيابة العامة بالطعن فى الحكم لمطالبتها بتشديد العقوبة على المتهم.

ماذا تقول الإحصاءات؟!

تؤكد إحصاءات وزارة الداخلية والإدارة العامة للمرور المركزى أنه رغم انتشار الكمائن المتحركة المرورية والكمائن المرورية الثابتة فقد تم تحرير ١٢ مليون مخالفة متنوعة خلال العام الماضى ١٩٩٨ وتم سحب ١٣ ألفا و٣٩٣ رخصة خلال شهر يناير الماضى فقط.

وتؤكد إحصاءات المرور أيضا أنه وقع ١١ ألف و٣٢٣ حادثة مرورية منذ الأول من يناير ١٩٩٩ وحتى نهاية يوليو الماضى.. وأن عام ١٩٩٨ شهد ٢٣ ألفا و٣٩٣ حادثة مرورية فى حين وقع فى عام ١٩٧٧ - ٢٦ ألفا و٧٢٠ حادثة مرورية.

ويوضح مصدر أمنى كبير بالإدارة العامة للمرور المركزى أن هذه الحوادث عن طريق تحليلها توصلنا إلى نتائج مهمة ترجمت



د. فخري صالح



أحمد يسرى الحممى



المستشار لبيب زرد



لواء لطفى الشربى

• ضحايا حوادث الطرق أكبر من ضحايا حرب أكتوبر!!
• سحب ١٣ ألف رخصة خلال شهر واحد فقط

• ١١ ألفا و ٣٢٣ حادثة على الطرق السريعة.
• ١٢ مليون مخالفة مرورية خلال عام واحد.

فقدوا السيطرة على صفات يجب ان يتمتع بها قائد أى مركبة ولم تتوافر فيهم أن(القيادة فن وذوق وأخلاق) وهى ثلاث صفات غير موجودة لدى كثير من سائقى الطرق. وأيضا رعونة الشباب الحديث السن حيث يجب أن توجه إلى أولياء أمورهم بعدم تسليمهم سيارات أو شراء سيارات لهم حتى لو كان فى مقدورهم. أما الخلل فى رأى اللواء لطفى الشربىنى فهو ليس فى يد الشرطة وحدها ولكنه يحتاج إلى تعاون وتكاتف بين جميع الأجهزة بدءا من الطفل فى مدرسته والذي يأخذ من المدرسة والمنزل التربية المرورية السليمة. وأيضا الوعى المرورى الذى يجب أن تقوم به أجهزة الإعلام حيث يقع عليها عبء كبير ومؤثر جدا خاصة التلفزيون حيث إنه وسيلة مؤثرة جدا على أفراد الأسرة والذي يجب أن يبتث الصفات الحميدة لقائد المركبة.

شهود زور

ويرى أحمد يسرى المحامى بالنقض أن ازدياد حوادث الطرق فى الآونة الأخيرة أصبح يشكل ظاهرة عامة يتعين التصدى لها ووضع الحلول الجذرية لتقليلها خاصة وأن ساحات المحاكم سواء الجنائية أو المدنية أصبحت مكتظة بقضايا القتل والإصابة الخطأ والتعويضات عنها بما يتقل

بتعليمات رجال المرور وخاصة سيارات النقل والسرفيس والتي أصبحت مزعجة. وتعليمات اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية فى هذا الشأن واضحة وهى الضبط للمخالفين. وثانيها: الاصلاحات التى تتم فى الطرق سواء إعادة رصف أو توسيع أو المطبات الطبيعية على الطريق والصناعية التى لم يتم إصلاحها أو جهل قائد المركبة بالطرق. وثالثها: الطرق الفرعية التى تخرج منها المركبات على الطرق السريعة وتسبب فى حوادث مزعجة مثل خروج عربة كارو أو جرار زراعى أو مواشى على الطرق السريعة ويترتب عليها حوادث مزعجة. ورابعها: زيادة عدد السيارات على الطرق والأنوار المبهرة فى بعض السيارات.

العمى المؤقت

ويؤكد اللواء لطفى أن هذه الأنوار المبهرة والقوية تصيب قائدى السيارات الأخرى بالعمى المؤقت وهننا تحدثت الكوارث والحوادث. وخامسها: أيضا رعونة بعض السائقين وخاصة سائقى سيارات الميكروباس الذين يحاولون أن يسرعوا للوصول إلى مكان الوصول قبل زملائهم ليأخذوا الدور نتيجة لشرايهم السيارات بالتقسيم ولا تعنيه الوسيلة بقدر ما يعنيه سداد الأقساط وسادسها: كثير من السائقين

وسادسها: تعديل قانون المرور بحيث يسمح بمصادرة السيارة التي يقودها شخص بدون رخصة قيادة خاصة أن هذه الحالات شاعت فتجد أطفالاً دون سن البلوغ يقودون السيارات بتشجيع من آبائهم وسابعا: القضاء على ظاهرة سباق الطريق الذي يتم بين الشباب في أشد الطرق ازدحاما سواء بالمارة أو السيارات. وهذه الحوادث تحتاج

إلى وقفة من الأفراد قبل أجهزة الدولة للقضاء على تفشى هذه الظاهرة حرصا على سلامة الأرواح والممتلكات ومحاولة اللحاق بالدول المتحضرة والمتقدمة في هذه المجالات.

ويؤكد الدكتور فخرى صالح كبير الأطباء الشرعيين ورئيس قطاع الطب الشرعى أن حالات حوادث الطرق تقوم النيابة بعد وقوعها بانتداب مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبي على المجنى عليه، إلا إذا كانت هناك آثار وإصابات غير واضحة أو أن يكون سبب الوفاة غير واضح، وهنا مفتش الصحة يشتبه في حالات الوفاة ويطلب النيابة تشريح الجثة وعرضها على الطب الشرعى أو الحالات الأخرى التي يكون فيها تعمد الدهس بالسيارة أو الصدم بالسيارة لأن حوادث العربات في الطرق كلها خطأ باستثناء بعض الحالات التي يكون فيها تعمد بطريق الدهس.. وهنا تطلب النيابة من الطب الشرعى الكشف على الجثة. أو حالات بقاء الشخص حيا لفترة طويلة للعلاج ثم حدوث الوفاة والنيابة هنا في العادة تطلب الكشف عليها من قبل الطب الشرعى على أساس العلاقة السببية بين الحادثة والوفاة.. وهناك حالات أخرى تثير الظروف فيها الشبهة بالنسبة للنيابة كأن يكون بسبب الوفاة من شيء آخر وبعد ذلك توضع الجثة في الشارع حتى تظهر كأنها حادثة سيارة لإخفاء جريمة أخرى سابقة وهنا يفصل فيها الطب الشرعى. أما الإصابات والعاهات ففي العادة يحصل المصاب على تقرير طبي من المستشفى بمدة العلاج حسب نوع العلاج وهنا تتحول القضايا إلى تعويضات أو قضايا مدنية.

كاهل القضاء بقضايا يمكن تلافيها بقدر الإمكان.. فضلا عن توفير تكاليف العدالة والحرص على وقت وجهد المحاكم. ولعل من المظاهر السلبية لهذا النوع من الحوادث على سبيل المثال لا الحصر أن القتل بسبب تلك الحوادث يرمل الزوجات ويبتم الأبناء وقد تفقد الأسرة عائلها فيتشرد الأبناء لفقده

مورد الرزق الذي تعيش منه. وثانيها: فقد المجتمع لطاقت بشرية جراء حوادث الطريق أمر يصيب الأفراد من فقدانهم لحياتهم أو لعضو من أعضاء الجسد الذي يقعد المصاب عن التكسب. وثالثها: استنفاد موارد الدولة في تكلفة مرفق القضاء لنظر قضايا القتل والإصابة الخطأ والتعويض عنها. وكذا عن تكاليف العلاج واستخدام الأجهزة التعويضية مع عدم إغفال استنفاد دخل الأسرة لمواجهة نفقات العلاج للمصابين.

ويضيف أحمد يسرى أن فوضى الطريق بسبب السرعة والتهور في القيادة يعوق كفاءة الإنتاج ويستنزف وقت العمل بدون مبرر وخامسها: تفشى ظاهرة الحوادث يؤدي إلى فساد الذمم إذ يتم استقطاب شهود زور للإفلات من أحكام القضاء فضلا عن جرائم الحصول على رخصة القيادة دون وجه حق سواء مقابل المال أو على سبيل المجاملة.. ولذلك فإننى أرى أولا: أن يتم التدقيق والفحص فى منح رخصة القيادة لأن كثيرا من الشباب يحصل على تلك التراخيص دون الإلمام بالقيادة أو قواعد المرور. وثانيها: توعية أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية للقواعد المرورية وضرورة الالتزام بها بأسلوب مقبول ومحبيب لدى الأفراد. وثالثها: تطبيق إدارات المرور للقواعد تطبيقا صارما حازما لا مجاملة فيه مهما كانت الشخصية التي خالفت تلك القواعد. ورابعها: التشجيع على إنشاء الجمعيات الأهلية التي تحارب جنون القيادة ومدمنى خرق القوانين المرورية. وخامسها: تجاوب السواد الدراسية مع حاجات المجتمع بتقرير مادة للسلوك المرورى يتم تدريسها ضمن مناهج وزارة التربية والتعليم لأولادنا حتى يشبوا على سلوك مرورى قويم ومنضبط.

الأشخاص (أى شخص واحد) وذلك بعد أن ثبت أمام القاضى خطأ السائق الذى تسبب فى الحادث. فالعقوبة فيها الحبس أو الغرامة والحبس لا يقل عن ٦ أشهر وقد تصل إلى ٣ سنوات أو الغرامة التى لا تتجاوز مائتى جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين. ويضيف رئيس محكمة الجنايات أن العقوبة وهى الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ٥ سنوات وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجانى إخلالا جسيما بما يفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو كان متعاطيا مسكرا أو ومخدرا عند ارتكابه للخطأ الذى نجم عنه الحادث أو تكاسل وقت الحادث عن مساعدة من ذلك وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ٧ سنوات إذا نشأ عن الفعل وهو القتل الخطأ وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص.

وفى رأى المستشار لبيب زرد أن السرعة هى السبب الرئيسى فى حوادث الطرق .. وأن الحل هو الالتزام بقواعد المرور والأخلاقيات والالتزام بالسرعات المقررة على مختلف الطرق وهى تختلف حسب نوع السيارة التى تسير على الطريق.. وكذلك الالتزام أيضا بالحارات المرورية التى تسير فيها السيارة على الطريق السريع أو الداخلى.

ويطالب الدكتور فخرى بضرورة إجراء كشف عشوائي مفاجئ على السائقين وإذا ثبت بالتخليل تعاطي قائد المركبة لأى مخدرات أو مسكرات لابد من العقاب وتشديد العقوبة فى حوادث السيارات خاصة إذا كان الشخص الذى يقبض متناولا أى مخدر أو مسكر ويجب أن تتعامل رخصة القيادة مثل رخصة السلاح.

الأقراص المخدرة

ويؤكد الدكتور حنا سرور إبراهيم (استشارى بمعهد القلب بامبابسة) أن حوادث الطرق زادت هذه الأيام نظرا للسرعة الفائقة التى يسير بها السائقون وعدم الدقة فى استخراج رخص القيادة وأيضا معاناة السائقين وشعورهم بالتعب والإرهاق أثناء السفر.. وغلبة النوم على وجوههم يجعلهم يتناولون الأقراص المخدرة لدرجة أننى لاحظت مرة بنفسى السائق يقوم بشد شعره وهو يقود حتى لا يغلبه النوم المفاجئ!! والحل فى رأيه أن يجتاز المتحضر امتحان لياقة مرورية وكشفا طبيا دوريا وعشوائيا للسائقين خاصة الدرجة الأولى والثانية والثالثة.

الحبس حتى ٣ سنوات

■ وزيرى المستشار لبيب زرد رئيس محكمة جنابات الجيزة أن حوادث الطرق هذه الأيام زادت زيادة كبيرة غير مسبوقه نتيجة لعدم اتباع قواعد المرور وهذه الحوادث تنتهى جميعها إما إلى قتل خطأ أو إصابة خطأ أو إتلاف سيارة دونما حدوث إصابة لأحد وهذه جرائم تعتبر من قبيل الجرح وهى القتل والإصابة الخطأ أما إتلاف السيارات دونما حدوث إصابة لأحد فهى تعتبر مخالفة فى القانون وتكون عقوبتها الغرامة وهذه مسألة جرمت قريبا بعد أن كان المجنى عليه يلجأ إلى المحاكم المدنية للمطالبه بالتعويض عن قيمة الضرر الذى وقع على سيارته. أما جرائم القتل الخطأ فإذا نتج عن الحادث قتل أحد